مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد الأول ـ يناير 2014م

اللاتماثل بين الموضوع والمحمول عند ستراوسن(*)

د. السيد عبد الفتاح جاب الله(*)

أولا: تمهيد

يُعد التمييز بين الموضوع والمحمول من أهم وأعقد المشكلات المنطقية التي واجهت المنطق الكلاسيكى. فلقد ذهب المناطقة الكلاسيكيون إلى أن القضية تتألف من حدين: حد نخبر عنه ويسمى "الموضوع" subject، وحد نخبر به ويسمى "المحمول" predicate. فإذا نظرنا إلى القضية القائلة "السماء ساطعة" لوجدنا أن الحد "السماء" يعد موضوع هذه القضية، إذ أننا نخبر عنه، أما الحد "ساطعة" فيعد محمول القضية، إذ أننا نخبر به أو نحمله على الموضوع. وبين الموضوع والمحمول توجد رابطة capula يعبر عنها فى اللغة الإنجليزية بفعل الكينونة (to be)، وغالبا ما لا يصرح بها فى اللغة العربية. وهذا ما أوضحه أرسطو، على حد قول كوهين وناجيل، إذ يذهب إلى أن كل القضايا إما تقرر أو تنكر شيء لشيء آخر، والشيء الذى يكون التقرير عنه يطلق عليه "الموضوع"، أما الشيء الذى يتم تقريره عن الموضوع فيطلق عليه "المحمول"[1]. والقضايا التى تأخذ هذه الصورة [أى صورة "الموضوع-المحمول"] هى ما يطلق عليها "القضايا الحملية" subject-predicate propositions.

والقضية الحملية عند رسل صورة منطقية أساسية من صور القضايا، ولا يمكن الاستغناء عنها، والقضية الشخصية singular proposition هى القضية الحملية subject-predicate proposition بالمعنى الدقيق. أما القضية الكلية أو العامة فإنها ليست حملية، إذ لا تحوى موضوع حمل بالمعنى الدقيق، وإنما تنطوى على علاقة معينة بين محمولين[2]. ففى القضية الشخصية نقوم بإسناد محمول إلى اسم شيء جزئى. ولقد كان أصحاب برنكيبيا يطلقون على أسماء الأشياء الجزئية "أسماء الأعلام" proper names، ويسمون ما تشير إليه هذه الأسماء "أفراداً" individuals أو "جزئيات" particulars[3].

ومن ثم يذهب رسل إلى أن الجزئيات هى الموضوعات الحقيقة للحمل، إذ يقول "إن الجزئيات كيانات يمكن أن تكون فقط موضوعات لمحمولات، أو حدود علاقات"[4]. أى أن الجزئيات هى الجواهر substances بالمعنى المنطقى. كما يذهب كوبرD.Cooper

(*) دكتوراه فى المنطق وفلسفة العلوم ومدرس التفكير العلمي بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا.

إلى أن "الجزئيات لا يمكن أن تُحمل على أى شيء"[5]. وهذا يعنى أن التعبيرات التى تشير إلى جزئيات لا يمكن أن تظهر فى موضع المحمول. وبالتالى نجد أن ستراوسن يتفق مع كل من رسل وكوبر فى أن الجزئيات هى الموضوعات الحقيقية للحمل إذ يقول "إن الكليات يمكن أن تُحمل ويُحمل عليها الأشياء أيضاً (أى تكون محمولات أو موضوعات) فى حين أن الجزئيات لا يمكن أن تُحمل، بالرغم من أن هناك أشياء تُحمل عليها (أى تكون موضوعات فقط)، ويمكن أن تكون أجزاء مما يُحمل"[6]. وفى موضع آخر يقول "فى القضايا الحملية الأساسية [المكونه من موضوع ومحمول] تشير الموضوعات إلى أشياء زمكانية spatio-temporal objects"[7]. أى إلى جزئيات لها زمان ومكان محدد.

مما سبق يتضح أن كل من رسل وكوبر وستراوسن يتفقون مع ما يرنو إليه المذهب التقليدى الذى يرى "أن الجزئيات يمكن أن تظهر فى القضايا كموضوعات فقط ولا يمكن أن تظهر قط كمحمولات. فى حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموما، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات على السواء"[8].

وبالتالى يتضح أنه من الخطأ الإعتقاد بأن الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن تفسيره بشكل مستقل عن الفرق بين الجزئى والكلى. ومن ثم فسوف أحاول توضيح تفسير ستراوسن للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى، وكيف يمثل هذا الفرق أحد اللاتماثلات بين الموضوع والمحمول، ثم أعرض لبعض اللاتماثلات الأخري، والتى يضعها ستراوسن بين الموضوع والمحمول لتأكيد الفرق بينهما.

ثانيا: التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى

عادة ما نشير إلى الحد الجزئى بأنه ذلك الحد الذى يمكن إطلاقه على شيء واحد معين بالذات، ومن ثم فالجزئى لا يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة، أما الحد الكلى فهو الذى يمكن حمله على وحده كلية مكونة من عدد لا محدود من الوحدات، ومن ثم فإن الكلى هو الذى يصلح لأن يشترك فى معناه أفراد كثيرة لتحقق مجموعة من الصفات فى هذه الأفراد مثل "إنسان"[9]. وعلى ذلك يعرف أرسطو "الكلى" على أنه ما يمكن حمله على موضوعات كثيرة، أما "الجزئى" فهو لا يقبل مثل هذا الحمل[10].

وتعتبر قضية التمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية من القضايا الفلسفية التى كانت جديرة باهتمام الفلاسفة منذ القدم، إذ ناقشها رامزى[11] فى صيغة: ماهو الفرق بين الجزئى particular والكلى universal؟ وفى وقت لاحق ناقشها آير[12] فى صيغة: ماهو الفرق بين الصفات properties والأفراد individuals؟ إلا أنه بعد بعض الإفتراضات المثيرة غير آير الموضوع، وناقش بدلا منه قضيتين آخرتين هما: ما هو الفرق فى الوظيفة بين الكلمات الإشارية indicator words والمحمولاتpredicates؟ وهل يمكننا كمبدأ أن نقول ما نريد قوله دون استخدام الفارق السابق؟.

وقد تكون نقطة الإنطلاق بالنسبة للقضية الأصلية سهلة بينما يكون تحديدها أكثر صعوبة بسبب الفشل فى توضيح أنماط وفئات الأشياء التى تتواجد فى الفئتين الأصليتين على نحو صحيح، واللتين ينبغى إيجاد فرق بينهما. وفى محاولة لإيجاد أساس للتمييز بين الحدود الجزئية والحدود الكلية ، يستعرض ستراوسن بعض الإفتراضات التى كانت مرفوضه لدى آير أو رامزى أو كلاهما، على أساس أنهما اعتبروها خاطئة، وهذه الإفتراضات هى:

أ- إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، لا يمكن إدراكها عن طريق الحواس:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله إن هذا الكلام يبدو أكثر معقولية لو أن أحدا فكر فى الأشياء التى يشار إليها عن طريق بعض الأسماء المجردة. فنحن لا نفترض أن أحدا يرى الأمل بالأعين، ولكن من الممكن لشخص أن يرى الكريكيت (لعبة من ألعاب الكرة والمضرب)، وأن يسمع الموسيقى أو الرعد، وعلى الجانب الآخر، هناك جزئيات معينة تعطى إحساساً بالغموض إذا قلنا أن أحدا يدركها. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أنه عند قولنا إننا ندرك الأشياء الكلية عن طريق الحواس فإن ما ندركه فعلا هو أمثلة جزئية عليها، وليست الأشياء الكلية نفسها[13].

ب- إفتراض أن الأشياء الكلية، بخلاف الجزئية، من الممكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى نفس الوقت:

ويعلق ستراوسن على هذا الإفتراض بقوله من الممكن أن توجد انفلونزا فى لندن وفى برمنجهام أيضا، وذهب فى استراليا وفى أفريقيا أيضاً. ولكن بالرغم من ذلك، فمن الممكن لكثير من الجزئيات أن تتناثر فوق سطح منضدة، أو تنتشر عبر الكرة الأرضية. علاوة على ذلك؛ فإن القول بإن بعض الأشياء الكلية (مثل: قابلية الذوبان)

تكون فى أى مكان يعطى إحساساً بالغموض، ونفس الإحساس بالغموض سيرد لقولنا إن بعض الأشياء الجزئية (مثل: فكرة مفاجئة، صورة عقلية، دستور فرنسا) لها حيز مكانى جزئى .. وبالرغم من ذلك يشير ستراوسن إلى أن القول بإن الأشياء الكلية يمكن أن تكون فى أماكن مختلفة فى وقت واحد يعنى القول بإن هذه الأشياء قد يكون لها أمثلة مختلفة موضوعه فى أماكن مختلفة، فى حين لا معنى لقول أمثلة مختلفة للجزئيات(14). فالاشياء الكلية قد يكون لها أمثلة بينما الأشياء الجزئية قد لا يكون لها(15).

جـ إفتراض أن الأشياء الجزئية، بخلاف الكلية، لها مواعيد أو تواريخ:

ويرى ستراوسن أن هناك إعتراضات مماثلة ستنطبق على هذا الإفتراض، فقد نتحدث عن تاريخ الهندسة، أصول الحضارات، إكتشاف الجولف، أو تطور الإنسان. وهذا الإفتراض كغيره قد يثير فرقا منطقيا مثيرا، ولكنه مثلها، لا يثير الفرق الذى يتوافق مع الحد التصنيفى الفاصل بين الجزئى والكلى(16).

أما الإفتراض الذى قد يبدو أكثر قبولا، لأنه أكثر عموما من غيره، فهو الإفتراض القائل بإن الجزئيات تستطيع أن تعمل فى القضايا فقط كموضوعات، لا كمحمولات، فى حين تستطيع الكليات أن تعمل كموضوعات أو محمولات (أى القيام بالمهمتين)(17). وبالرغم من ذلك يرى ستراوسن أن ما يرنو إليه هذا الإفتراض يبدو غير واضح. فعلى أى أساس، إذن، يفسر ستراوسن الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية؟.

إن الإجابة على هذا السؤال يمكن توضيحها من خلال استعراض تفسير كواين للفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، والذى يمكن من خلاله توضيح تفسير ستراوسن للفرق المقصود. إذ أن تفسير ستراوسن يتمثل فى بعض التعديلات التى أجراها على تفسير كواين.

يميز كواين فى كتابه "الكلمة والموضوع" word and object بين الحدود الجزئية والحدود الكلية، وهو يتحدث أيضا عن "المواضع" المختلفة التى قد تشغلها الحدود فى الجمل، وبالتحديد الموضع الإشارى referential position والموضع الحملى predicative position. وبالرغم من أن العلاقات بين هذه الأفكار عن الحدود والمواضع ليست بسيطة أبدا، فإنه يبدو من عرض كواين أن هناك تمييزاً أساسياً يمثل فهمه أساسا لكل شيء آخر، وذلك هو التمييز بين الحد الجزئى من ناحية، والحد الكلى فى الموضع الحملى من الناحية الاخرى.

ولتحديد الفرق الأساسى بصورة دقيقة يميز كواين بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الجزئية غير المحددة (ومن أمثلة الحدود الجزئية المحددة : "الأسد"، "ذلك الأسد"، وأحيانا "هو/هى" للعاقل، و"هو/هى" لغير العاقل؛ ومن أمثلة الحدود الجزئية غير المحددة: "كل شيء"، "شيء ما"، "كل أسد"، "أسد ما")، إذ يرى كواين أن الحدود الجزئية المحددة هى حدود جزئية بالمعنى الأساسى، والحدود الجزئية غير المحددة هى حدود جزئية فقط بالمعنى الثانوى، ويأتى جزء من التدليل على هذا فى تعليقات كواين العرضية التى يقارن فيها، مثلا، بين الحدود الجزئية غير المحددة باعتبارها "حدود جزئية مزيفة"، والحدود الجزئية العادية أو المحددة(18).

إذن فتفسير كواين للفرق الأساسى بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى يجب فهمه على أنه ينطبق فقط على الحدود الجزئية المحددة، وبالتالى فالفرق الأساسى الذى يجب أن نضعه فى الإعتبار هو الفرق بين الحدود الجزئية المحددة من ناحية، والحدود الكلية فى الموضع الحملى من ناحية أخرى.

وقبل النظر إلى تفسير كواين لهذا الفرق، أذكر تعليقا سلبيا قام به كواين عن الفرق بين الحدود الجزئية والكلية عموما؛ فهو يوضح أن هذا الفرق لا يتوقف على انطباق كل حد جزئى على شيء واحد فقط، فى حين أن كل حد كلى ينطبق على أكثر من شيء واحد .. ويقول أنه يتضح أن الفرق لا يتوقف على ذلك من حقيقة أن بعض الحدود الجزئية مثل "الفرس المجنح" قد لا ينطبق على أى شيء أصلا، فى حين أن بعض الحدود الكلية مثل "القمر الطبيعى للأرض" قد ينطبق على شيء واحد فقط[19]. وعلى ذلك فليس من الضرورى أن يكون " لكلى" محمولا على كثير من الأشياء.

ويضيف ستراوسن سبباً آخر، لا يذكره كواين، لرفض ذلك التفسير للفرق، إذ يرى أن الجملة "الكابتن غاضب" هى جملة تحتوى على الحد الجزئى "الكابتن" والحد الكلى "غاضب" فى موضع حملى. وإذا نظرنا عموما للحدين " لكابتن" و"غاضب" فإنه يتضح أن كلاهما ينطبق على أشياء كثيرة، وقد ينطبقا هكذا من خلال استخدام هذه الجملة بين الاستخدامات الأخرى. ومن الناحية الأخرى، إذا فكرنا فى هذه الجملة على أنها تستخدم فى إصدار تقرير بعينه فى مناسبة معينة، فإنه يتضح أن كل من الحد الجزئى والحد الكلى، فى تلك المناسبة المعينة، ينطبقان على شيء واحد فقط (وهو نفس الشيء)[20]. وبالتالى يتضح أنه ليس أى من الطريقتين السابقتين فى النظر إلى الجملة توضح لنا فرقا يمكن التعبير عنه على ضوء الفرق بين الإنطباق على شيء واحد فقط، والإنطباق على أكثر من شيء واحد.

ويذكر كواين طريقة أخرى، يعتقد أيضا أنها مقنعة، لمحاولة توضيح الفرق بين الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية فى الموضع الحملى، فيقول "إن الحد الجزئى يفهم منه أنه يشير إلى شيء واحد فقط، فى حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك، وحتى إذا كان الحد الكلى مثل " القمر الطبيعى للأرض" يتصف بفردية الإشارة، فإن هذه الفردية فى الإشارة ليست شيئا يفهم من الحد ذاته"[21]. ولقد أشار ستراوسن إلى هذه الطريقة ولكن بشكل أكثر دقة إذ يقول: "إن الحد الجزئى يفهم منه أنه يصدر إشارة تحديدية لشيء مفرد، فى حين أن الحد الكلى لا يفهم منه ذلك"[22]. ويقول كواين عن هذه الطريقه لتفسير الفرق: "إن هذا الحديث عن الفحوى (أى ما يفهم من الشيء) هو فقط طريقة رائعة للتلميح إلى الأدوار النحوية المختلفة التى تلعبها الحدود الجزئية والكلية فى الجمل، ومن ثم يتم التمييز الصحيح بين الحدودالجزئية والكلية من خلال دورها النحوى"[23].

وهذا يعنى أن كواين يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية على أساس الفرق بين الأدوار النحوية، ويسير تفسير كواين كالتالى: "إن التركيب الأساسى الذى تجد فيه الحدود الكلية والجزئية أدوارها هو الحمل predication ... فالحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد

الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى"[24]. وبإفتراض أن هذا وصف للتناقض بين الأدوار النحوية، فإن التباين بين الحدود يُفترض أنه يتضح من هذا الوصف للأدوار[25]. ويرى كواين أن الفروق فى الصورة النحوية ترتبط بهذا التباين فى الأدوار، فمثلا، النحو يتطلب أن يشار إلى الدور الحملى بصورة الفعل، فإذا لم يكن الحد الكلى يحوز هذه الصورة بالفعل فلابد أن تسبقه الرابطة "يكون" is لكى يتناسب مع الوضع الحملى[26]. ولكن ستراوسن يذهب إلى أن المهم للنظرية المنطقية هو الفرق فى الدور الذى يشار إليه هكذا، وليس صور الإشارة[27]. ولكن ما هو هذا الفرق؟

يرى ستراوسن أن الفقرة التى يقول فيها كواين، والتى ذكرتها آنفا، إن "الحمل يربط بين حد كلى وحد جزئى ليكون جملة قد تكون صادقة أو كاذبة وفقا لصدق أو كذب الحد الكلى على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى"، تبدو وكأنها تصور موقف فيه، من ناحية، جملة تتكون من ربط حدين، ومن ناحية أخرى، قد يكون وقد لا يكون فيه شيء ينطبق عليه الحدين بصورة صحيحة[28]. ومن ثم نجد ستراوسن يذهب إلى أنه يمكن توضيح الفرق فى الدور بين الحدين بالفروق الضمنية بين الطرق التى يمكن ألا يوجد بها مثل هذا الشيء، إذ يري أن الفشل فى إيجاد هذا الشيء قد يوضع على عاتق الحد الكلى، ولكن هذا فقط إذا: (1) كان هناك بالفعل شيء معين إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة، و(2) فشل الحد الكلى فى الإنطباق على ذلك الشيء، أى الشيء الذى إنطبق عليه الحد الجزئى بصورة صحيحة... ومن المفهوم ضمنيا أنه فى هذه الحالة من الفشل تكون الجملة (أو العبارة) كاذبة. أو من ناحية ثانية قد يوضع الفشل على عاتق الحد الجزئى، ولكن هذا سيكون نوعا مختلفا تماما من الفشل، فهو لن يكون فشلا للحد الجزئى فى الإنطباق على الشيء الذى ...– حيث يمكن إكمال فقرة "الذى" هذه بذكر الحد الكلى. ففشل انطباق الحد الجزئى لن يعتمد، مثل فشل شريكه (الحد الكلى)، على نجاح الشريك الآخر، بل سوف يكون فشلا مستقلا تماما[29]. وعلى هذا فإن نتيجة هذا الفشل لن تكون هى أن الجملة سوف يحكم عليها بأنها كاذبة، بل سيحكم عليها بأنها ليس بها قيمة صدق أصلا[30]. وهذا يعنى أن مسألة ما إذا كانت الجملة (أو العبارة) صادقة أو كاذبة يعتمد على نجاح أو فشل الحد الكلى فى الإنطباق على الشيء الذى ينطبق عليه الحد الجزئى، ولكن فشل الحد الجزئى على ما يبدو يحرم الحد الكلى من فرصة النجاح أو حتى الفشل فى الإنطباق.

فالحدود الجزئية، إذن، كما يقرر ستراوسن، هى ما يتسبب فى حدوث فجوات فى قيم الصدق truth-values عندما تفشل هذه الحدود فى أداء دورها، والحدود الكلية هى ما تتسبب فى الصدق أو الكذب، عندما تنجح الحدود الجزئية فى أداء دورها، إما بالإنطباق أو الفشل فى الإنطباق على ما تنطبق عليه الحدود الجزئية[31].

وهكذا يمكن القول إن ستراوسن يفسر الفرق بين الحدود الجزئية والحدود الكلية فى الموضع الحملى على أساس الأدوار المتعارضة التى تلعبها فى الحمل كل من الحدود الجزئية المحددة والحدود الكلية التى فى موضع حملى. فالحد الجزئى يقوم بدور الإشارة والتحديد (يشير/ يرمز إلى..)، فى حين أن الحد الكلى يقوم بدور الوصف أو الإنطباق على الشيء الذى يشير إليه الحد الجزئى فى الواقع (يصدق على...).

ولكن هذا لا يعنى أن الحد الكلى لا يمكن أن يقوم بدور الإشارة والتحديد أيضا. وبالتالى نجد أنه فى حين تظهر الجزئيات فى القضايا كموضوعات فقط، نجد أن الكليات تظهر كموضوعات أو محمولات. وهذا ما كان يرنو إليه المذهب التقليدى الذى يرى كما أشرنا – أن الجزئيات يمكن أن تظهر فى القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر أبدا كمحمولات، فى حين أن الكليات، أو غير الجزئيات عموماً، من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء– وبناء علي ما سبق يتضح أحد الفروق المميزة بين الموضوع والمحمول، والذي يتمثل في أنه في حين أن الموضوع قد يكون حداً جزئياً أو كلياً علي السواء، نجد أن المحمول لابد وأن يكون حداً كلياً، مع الأخذ في الاعتبار أن الحد الجزئي قد يكون جزءً من أحد التعبيرات الحملية، وهذا ما يذهب إليه فريجه إذ يقول "إن إسم العلم لا يمكن أبداً أن يكون تعبيراً حملياً، بالرغم من أنه من الممكن أن يصبح جزءً من أحد التعبيرات الحملية"[32].

وهذا الفرق بين الموضوع والمحمول يمكن أن نطلق عليه اسم "اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والكلية". ولكن هل هذا هو الفرق أو اللاتماثل الوحيد بينهما ؟! وإن لم يكن هو اللاتماثل الوحيد فما هي اللاتماثلات الأخرى؟

ثالثا: اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي والتركيب:

يذهب ستراوسن إلي أن هناك لاتماثلات أخرى، بخلاف اللاتماثل السابق، بين الموضوع والمحمول، من بينها:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي.
2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.

و لكن ما هو تفسير ستراوسن لهذه اللاتماثلات؟ وكيف استطاع إثبات صحتها؟

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي:

يذهب العديد من المناطقة إلي أنه يمكننا التمييز بين الموضوع والمحمول علي أساس أن إلحاق النفي بالمحمول، ينتج محمولاً منفياً جديداً من نفس النوع، وله نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية، في حين أن إلحاق النفي بالموضوع لا يفعل ذلك. إذ نجد أنسكومب Anscombe، كما يذكر ستراوسن، تقول: "إن ما يميز الأسماء names عن تعبيرات المحمول علي نحو بارز هو أن تعبيرات المحمول يمكن نفيها، ولكن الأسماء لا يمكن نفيها، أعني أن النفي عندما يُلحق بمحمول ينتج محمولاً جديداً، ولكن حين يلحق باسم فإنه لا ينتج أي إسم"[33]. كما نجد جيس Geach يقول: "إن ما يميز المحمولات عن الموضوعات، في رأي، هو ... أنه بنفي المحمول يمكننا أن نحصل علي نفي القضية التي حمل فيها هذا المحمول في الأصل (ومن الواضح أنه لا يوجد شيء مثل هذا بالنسبة لحدود الموضوع)"[34]. وفي كتابه "الإشارة والعمومية" يقول جيس في جملة أطول بعض الشيء ولها نفس المعني: "عندما تنفي إحدي القضايا، فإنه يمكن اعتبار أن النفي يرتبط بالمحمول بطريقة لا يمكن بها أن يرتبط بالموضوع، ذلك لأن الأشياء التي يمكن حملها توجد دائما فى أزواج متناقضة، وبربط هذا الزوج بموضوع مشترك، نحصل على زوج متناقض من القضايا، ولكننا لا يكون لدينا أبداً زوج من الأسماء المرتبطة جدا

بحيث أننا لو ألحقنا بكليهما نفس المحمولات فإننا نحصل دائما على زوج من القضايا المتناقضة"[35].

وبالرغم من أن هذه التعليقات لا تنتهي جميعها إلي نفس النتيجة، إلا أنها تقترب فيما تنتهي إليه، بحيث يمكن أن نطلق عليها إسم واحد هو: "فرضية اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفي". وستراوسن هنا لا يجادل في هذه الفرضية ولكن يحاول تفسيرها وإثبات صحتها.

وقبل توضيح تفسير ستراوسن لفرضية اللاتماثل هذه، وإثبات صحتها، سوف أبدأ بالنظر في إعتراض محتمل علي فرضية اللاتماثل هذه يطرحه ستراوسن، ثم يبين أنه إعتراض سيؤمن أنصار الفرضية أنه أخطأ غرضه تماماً.

فبالنظر مثلاً إلي الجمل الثلاثة التالية عن توم، وكاميرته، والعلاقة بينهما.

- إذا كان أحد قد باع كاميرته، فإنه ليس توم.
- إذا كان توم قد تخلص من كاميرته، فلم يحدث هذا ببيعها.
- إذا كان توم قد باع أي شيء، فليس هذا الشيء هو كاميرته.

وفيما يتعلق بشروط صدق هذه الجمل، فإنها تبدو مساوية لبعضها البعض، وأيضاً لنفي الجملة:

- توم قد باع كاميرته.

أي مساوية لـ:

- توم لم يبع كاميرته.

نجد أنه، علي حد قول ستراوسن، بتغيير موضع التوكيد في نطقنا للجملة الأخيرة، يمكننا أن نمنحها قوة كل واحدة من الجمل الثلاثة السابقة على الترتيب (فنؤكد أولاً كلمة "توم"، ثم "باع"، ثم "الكاميرا"). ويمكننا بعد ذلك أن نصف بدقة الفرق بين الجمل الثلاثة، مثلما تم بالطريقة الثانية، أى بتغيير موضع التوكيد، بالقول إن النفى كان يؤخذ فى كل حالة مع جزء مختلف من القضية يُنفى بنفس الطريقة فى الجمل جميعا. فإذا قدمنا الآن مصطلحات الموضوع والمحمول، وقمنا بتطبيق مقبول لها، فإننا نستطيع إضافة أننا لم نكن لنحصل على النفى فى أى حالة من الحالات المذكورة بنفي المحمول ككل، ففى إحدى الحالات كنا نحصل عليه بنفى جزء من المحمول، وهو "... باع ..."، وفى حالة أخرى بنفى جزء آخر، وهو "... كاميرته"، وفى الحالة الباقية بنفى الموضوع، وهو "توم"[36]. ويعتبر فريجه من أنصار هذا الإعتراض إذ يذهب إلى أننا عادة ننفى القضية كلها عن طريق نفى أحد أجزائها[37]. وهكذا يمكن إجمال هذا الاعتراض كالتالى: أن النفى ليس له صلة طبيعية بجزء دون الآخر فى القضية الحملية (المكونة من موضوع ومحمول) المنفية. فقد تتغير إلتحاقاته من جزء لآخر، إعتمادا على القوة التى تقدم بها القضية.

ويذهب ستراوسن إلى أن أنصار فرضية اللاتماثل قد يردون بأن هذه الحقائق المذكورة فى هذا الإعتراض تجانب الصواب تماماً، فالمعنى الذى يمكن به الحصول على النفى مع جزء من القضية فى حين، وجزء آخر فى حين آخر، ينتمى لنظرية مختلفة تماما عن تلك التى تنتمى إليها فرضية اللاتماثل، فالفرضية لا تهتم إطلاقا بالإختلافات

فـى القـوة التـى تقـدم بهـا القضـية أو نفيهـا، بـل بالشـيء المقـدم عمومـا، أى القضـية أو نفيها[38]. ويضيف ستراوسن بأن النقطة الأساسية بالنسبة للفرضية موضع البحث هى: أنه لا يمكن أبدا إعتبار أن النفى مع موضوع القضية المنفية ينتج تعبيرا جديدا من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لموضوع القضية الأصلية، فى حين أنه يمكن دائما إعتبار أن النفى مع محمول القضية المنفية ينتج تعبيرا جديدا من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذى لمحمول القضية الأصلية[39]. ولكن هذا الرد، على الرغم من أنه قد يبدو سليما تماما، فإنه يزيد من حدة حاجتنا للتفسير.

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب:

قبل البدء فى تفسير اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى، لابد أن أشير إلى أن هذا ليس هو اللاتماثل الوحيد الذى يجب تفسيره. إذ يرى ستراوسن أن اللاتماثل المتعلق بالنفى يحمل معه، كنتيجة له، لاتماثل آخر يتعلق بالتركيب. ولتوضيح ذلك، يرى ستراوسن أنه يجب أن ننظر إلى فرضية اللاتماثل الأصلية باعتبارها تمثل إختبارا للموضوع والمحمول، إختبار نفهمه على أنه إذا ما طبق على قضية مثل "توم طويل" فإنه ينتج " توم" كموضوع، و"طويل" كمحمول؛ أى أنه من المفترض منا أن نفهم مطلب التماثل لنوع التعبير جيدا لندرك أنه عندما ندخل "ليس" not على القضية الأصلية لكى ننتج نفيها، فإننا يمكن أن نأخذ "ليس" مع "طويل" لكى ننتج تعبير جديد من نفس نوع "طويل"؛ فى حين أنه إذا كان من المسموح به فى بعض الأحوال إتخاذ "ليس" مع "توم"، فإننا لن نحصل بذلك على تعبير من نفس نوع "توم".

فبالنظر إلى القضايا الأربعة التالية:

1- توم إما طويل أو أصلع.
2-- توم طويل وأصلع .
3- كل من توم ووليام طويلان.
4- إما توم أو وليام طويل.

نجد أنه من الواضح أن كل من الجمل (1 - 4) تعتبر فصلا أو وصلا لاثنين أو ثلاثة من القضايا (الذرية) هى: "توم طويل"، "توم أصلع"، و"وليام طويل".

ويذهب ستراوسن إلى أنه إذا طبقنا إختبارنا على القضيتين (1) و(2) فإنه يبدو أننا نصل إلى النتيجة المرضية القائلة بإن "توم" هو الموضوع فى كل حالة، وأن "طويل أو أصلع" و"طويل وأصلع" هى محمولات مركبة. وهذه النتيجة مرضية لأننا، على حد تعبير ستراوسن، نرى هنا إمكانية وجود نظرية صورية مترابطة لمنطق القضايا فيما يتعلق بالمحمولات البسيطة والمركبة، نظرية يمكن بها عرض العلاقات الخاصة بالجمل "توم طويل وأصلع"، "توم طويل"، و"توم طويل أو أصلع" بوضوح.

أما عن القضايا (3) و(4) ، فيرى ستراوسن، أننا قد نميل بلا تفكير إلى القول بإن ما لدينا هنا هو زوج من القضايا ذات موضوعات مركبة، مثلما أن ما لدينا فى الحالة الأخرى قضايا ذات محمولات مركبة. فالعلاقات المنطقية بين هذه القضايا بعضها البعض وبينها وبين "توم طويل" واضحة مثل العلاقات المنطقية بين المحمولات المركبة بعضها البعض، وبينها وبين "توم طويل". وبالتالى فلا تكون هناك معوقات أمام

إقامة نظرية صورية مرضية عن القضايا ذات الموضوعات المركبة مثلما يمكن إقامة نظرية عن القضايا ذات المحمولات المركبة[40].

وهنا نجد أن ستراوسن يضع وجهة النظر السابقة موضع الفحص وذلك بجعل فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى تُحمل على قضايا ذات موضوعات مركبة مفترضة. ذلك لأن نفى "كل من توم ووليام طويلين" ليس هو"كل من توم ووليام ليسا طويلين" بل "ليس كل من توم ووليام طويلين"، ونفي "إما توم أو وليام طويل" ليس هو "إما توم أو وليام ليس طويلا" بل "لا توم ولا وليام طويل". وهذا معناه، أن هناك معنى واضح لا يمكن الإعتراض عليه يجب أن يدرك به النفى مع الموضوعات المفترضة، وليست المحمولات المفترضة، فى القضايا الأصلية لكى ننتج نفى هذه القضايا. وهكذا فإن "طويل" و"طويلين" يفشلان فى إختبار كونهما محمولات لهذه الموضوعات المفترضة، وفشلهما يحمل معه فشل الموضوعات المفترضة فى العمل كموضوعات لمحمولاتها المفترضة[41]. إذن، فما الذى تسمح به فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى لنا بقوله عن هذه القضايا؟ هل يجب أن نقول إن "كل من توم ووليام" و"إما توم أو وليام" ينجحا فى إختبارات التوافق مع المحمولات، ومن ثم أن "طويل" و"طويلين" يجب السماح بهما كموضوعات لهذه المحمولات؟!

يرى ستراوسن أن هناك إعتراضات حاسمة على هذا منها: (1) أن هذا مضاد للبديهية تماما؛ (2) أن إختبار اللاتماثل ذاته لا يسمح به ، فأى فهم لفكرة "نفس نوع التعبير" يجب أن يكون لدينا لكى لا نسمح للتعبير "ليس توم" بأن يكون تعبيرا من نفس نوع "توم"، فى حين نسمح للتعبير "ليس كل من توم ووليام" بأن يكون تعبيرا من نفس نوع "توم ووليام"؟[42].

وبالطبع فإن مؤيد فرضية اللاتماثل لم يصل إلى نهاية حيله فهناك شيء آخر يمكن أن يقوله؛ إذ يمكنه أن يقول إن ظهور التماثل بين القضايا (1) و(2) من ناحية، والقضايا (3) و(4) من الناحية الأخرى هو ظهور مضلل، فالتعبيران "طويل أو أصلع" و"طويل وأصلع" هى بالفعل محمولات مركبة، فصلية ووصلية على التوالى، فى حين أن التعبيرين "توم ووليام" و"توم أو وليام" ليس محمولين على الإطلاق، ومن ثم ليس محمولين مركبين، ولكنهما ليس موضوعين مركبين أيضا، لأنه ليس هناك ما يسمى بالموضوعات المركبة (الفصلية أو الوصلية). ويرى ستراوسن أن هذا لا يعنى أننا نحتار فى أى شيء على الإطلاق لنقوله عن القضايا (3) و(4)، إذ يمكننا مثلا أن نقول إن "كل من توم ووليام طويلان" هى اختصار لغوى سليم للقضية المركبة (الوصلية) "توم طويل ووليام طويل" وأن "ليس كل من توم ووليام طويلين" هى الإختصار المقابل لنفى القضية المركبة. ومن الناحية الأخرى، فإنه فى حالة القضايا (1) و(2) ليس هناك حاجة لهذه الحيلة، ذلك لأنه فى حين أن القضايا (1) و(2) تتساوى أيضا مع القضايا المركبة، فإن الحدود "طويل وأصلع" و"طويل أو أصلع" لهما مكان فى النظرية المنطقية كما هى كحدود محمول مركبة، فى حين أنه لا يوجد مثل هذا المكان للتعبيرات "توم ووليام" و"توم أو وليام"، فهذين الأخيرين ليس حدود موضوع منطقية، بل فقط حدود موضوع منطقية مزيفة[43].

وبالتالى إذا كانت فرضية اللاتماثل المتعلقة بالنفى صحيحة، فلابد أن نقبل لاتماثل آخر بين الموضوع والمحمول يتعلق بالتركيب، فهناك محمولات مركبة ولكن لا توجد موضوعات مركبة. وسوف يكون ذلك مقنعا إذا ما استطعنا رؤية هذا القيد كشيء يمكن قبوله بصورة أساسية، وليس كمجرد نتيجة جبرية لقبول فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى. كما أنه سيكون أكثر إقناعا إذا ما ثبت توافق أسباب صحة فرضية اللاتماثل المتعلق بالنفى مع أسباب وجود محمولات مركبة وعدم وجود موضوعات مركبة. ويمكننا إيجاد الأسباب المتوافقة لصحة هذين اللاتماثلين فقط إذا إنتبهنا لصور أخرى للاتماثل.

رابعا: صور أخرى للاتماثلات:

يرى ستراوسن أنه لكى نكشف عن هذه الصور الأخرى للاتماثل لابد أن ننتبه فى المقام الأول إلى قضايا من فئة معينة، وهى القضايا التى فيها يقدم شيء جزئي محدد (أو فردية زمكانية spatio-temporal individual) وصفة أو نوع عام محدد من الجزئيات، باعتبارهما منسوبان لبعضهما البعض.

وبالطبع، فإن الجزئيات المختلفة قد تقدم باعتبارها منسوبة لنفس الصفة العامة، وقد تقدم الصفات العامة المختلفة باعتبارها منسوبة لنفس الجزئية. وإلي الآن يظل هناك تماثل، ولكن هناك أيضاً لاتماثلات، إذ يري ستراوسن أن كل صفة عامة كهذه، أيا كان الفرد الجزئي التي تقدم باعتبارها منسوبة إليه، فإن هناك صفة عامة أخرى، أو مجموعة من الصفات، يتعارض إمتلاك الفرد الجزئي لها، أو إمتلاكه أى صفة منها، مع إمتلاكه لأى صفة محددة. ومع هذا فإنه ليس من الصحيح أن كل (أو أى) فرد جزئي كهذا، أيا كانت الصفة العامة التى تقدم باعتبارها منسوبة إليه، يكون بحيث يوجد فرد جزئي آخر، أو مجموعة أخرى من الأفراد يتعارض إمتلاكها، أو إمتلاك أى فرد منها للصفة موضع الحديث مع إمتلاك الفرد المحدد لها[44].

ويشرح ستراوسن هذا اللاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة فى موضع آخر بقوله: إذا ربطت أى سمة عامة بأى شيء جزئى معين من العالم، فإن هناك سمات عامة أخرى أعزلها بذلك عن هذا الشيء الجزئى من العالم. لكن يوجد (عموما) أشياء جزئية أخرى من العالم لا أعزل (أو أستثنى) هذه السمة عنها. فمثلا؛ إذا وصفت سطحاً معيناً بأنه أحمر اللون، فإننى أستثنى بصورة ضمنية إمكانية أن يكون هذا السطح أزرق اللون، ولكنى لا أستثنى فى الوقت نفسه إمكانية أن يكون هناك أى سطح آخر أحمر اللون[45]. وذلك لأنه فى كل حالة تنسب فيها صفة عامة إلى فرد جزئى، توجد صفة عامة تكميلية أو العديد من الصفات التى يكون إمتلاكها أو إمتلاك إحداها متعارضاً مع الصفة المنسوبة إليه. ولكن لا يوجد (عموما) أى فرد جزئى تكميلى أو العديد من الأفراد قد يكون إمتلاكها للسمة المنسوبة متعارض مع إمتلاك الفرد المحدد لهذه السمة نفسها[46]. فالجزئى ليس له مكمل Complementary [47].

باختصار؛ كل صفة عامة تتنافس مع صفات عامة أخرى على موضع لها فى كل (أو أى) فرد جزئى تنتمى إليه. ولكن ليس من الصحيح أن كل فرد جزئى يتنافس مع فرد جزئى آخر لامتلاك كل (أو أى) صفة عامة قد يمتلكها فرد جزئى آخر فلا يوجد أى فرد جزئى يفعل ذلك. ويتحدث ستراوسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك مواطن التعارض.

كما يشير ستراوسن إلى أن هناك لاتماثل آخر، وهو لاتماثل من نفس عائلة اللاتماثل الأول، وإن كان يمكن عرضه بطريقة أبسط تماما، إذ يمكن التعبير عنه تقريبا بالقول إنه من الطبيعى فى الصفات العامة للجزئيات أن تكون لها علاقة معينة بصفات عامة أخرى للجزئيات، ويمكن التعبير عن هذه العلاقات بمصطلحات الشروط الضرورية والشروط الكافية، فى حين أنه لا يمكن إيجاد معنى مماثل يمكن أن يثبت فى العلاقات بين الجزئيات. ولما كانت هذه العلاقات الخاصة بالصفات العامة ذات درجات مختلفة من التعقيد، فإن ستراوسن يرى أنه يكفينا هنا أن نذكر أبسط أنواع الحالات، وهى الحالة التى نمثل لها بأى صفة عامة تكون بحيث أنه إما توجد صفة عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاك فرد محدد لها كافيا لإمتلاك الفرد للصفة المنسوبة له، أو تكون هناك صفة عامة أخرى (أو صفات) يكون إمتلاكها ضرورياً لإمتلاك ذلك الفرد للصفة المنسوبة له، أى كان الفرد المعين الذى يقدم كمالك لهذه الصفة. وليس من الممكن لهذه الحالة البسيطة ولا الحالات الأكثر تعقيدا أن تجد علاقات يمكن التعبير عنها تماثليا بين الأفراد (الجزئيات) فليس من الصحيح علي الإطلاق أن أى فرد معين يكون بحيث أنه إما يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة ما محددة كافيا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة، أو يوجد فرد ما آخر (أو أفراد) يكون إمتلاكه لصفة معينة ضروريا لإمتلاك الفرد المعين لتلك الصفة[48].

ويتحدث ستراوسن عن هذا اللاتماثل على أنه: لاتماثل بين الجزئيات والصفات العامة للجزئيات فيما يتعلق بإمتلاك الشروط الكافية أو الضرورية.

خامسا: إثبات صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب:

يذهب ستراوسن إلى أنه فى أى قضية تقدم فيها جزئية معينة وصفة عامة معينة على أنهما منسوبتان لبعضهما البعض، فإن التعبير الذى وظيفته هى تحديد الجزئية المنسوبة (مثل اسم علم هذه الجزئية مثلا) يكون هو "الموضوع"، وفى أى من هذه القضايا يكون التعبير الذى وظيفته هى تحديد الصفة العامة المنسوبة هو "المحمول"، أيا كانت الوظائف الأخرى التى يمكن أن يؤديها[49]. وعلى أساس هذا التحديد للتعبيرات "الموضوع" و"المحمول" يمكن أن نسأل عما إذا كانت اللاتماثلات التى علقت عليها للتو تشهد على صحة اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى والتركيب أم لا. ولنبدأ بحالة اللاتماثل المتعلق بالنفى.

1- إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالنفى:

انظر مثلا لأى قضية يقدم فيها فرد جزئى معين (س) وصفة عامة محددة (ع1) على أنهما منسوبان لبعضهما البعض، ولندعو هذه القضية (ق1):

ق1 تنسب (س ع1)

وبسبب واحدة من سمات الصفات العامة التى علقت عليها للتو، نعرف أنه باستبدال محمول (ق1) بتعبير يحدد صفة أخرى مختارة بصورة مناسبة، (ع2) مثلا، وبترك موضوعها بدون تغيير، يمكننا أن نحصل على قضية متناقضة مع (ق1)، هى (ق2) مثلا؛ (إن تناقض (ق1) و(ق2) يتم تمثيله فيما يلى بالرمز "C"):

ق١ تنسب (س ع١)

C

ق٢ تنسب (س ع٢)

ويرى ستراوسن أنه يمكننا أن نصف تناقض (ق1) و(ق2) بأن نقول إن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، ويمكننا أن نمثل هذه العلاقة بين المحمولين كما يلى:

ق١ تنسب (س | ع١)

C

ق٢ تنسب (س | ع٢)

والآن انظر إلى نفى (ق1) و (ق2)، إنهما القضيتين اللتين فيهما يقدم الفرد موضوع الحديث والصفة التى نتحدث عنها على أنهما منسوبان بالسلب لبعضهما البعض؛ ونطلق عليهما مثلا (قَ1) و(قَ2). ويمكننا أن نمثل النسبة السلبية بوضع علامة للنفى فوق كلمة "تنسب" هكذا:

قَ١ تنسب (س ع١)

قَ٢ تنسب (س ع٢)

ولما كانت (ق1) و(ق2) متناقضتان مع بعضهما البعض، فإن (ق1) تستلزم (قَ2)، و(ق2) تستلزم (قَ1). وهكذا (باستخدام " " بدلا من "تستلزم") يكون لدينا:

ق١ تنسب (س | ع١) ← تنسب (س ع٢) قَ٢

C

ق٢ تنسب (س | ع٢) ← تنسب (س ع١) قَ١

شكل (١)

وإذا كانت حقيقة أن (ق1) و(ق2) متناقضتان مع بعضهما تتطابق، كما رأينا، مع (أو تعتمد على) حقيقة أن لهما نفس الموضوع ومحمولين متناقضين، فإن ستراوسن يرى

أيضا أن حقيقة أن (ق1) تستلزم (قَ2)، و(ق2) تستلزم (قَ1) تتطابق بالفعل مع (أو تعتمد على) حقيقة أن (ق1) متناقضة مع (ق2)[50].

ويضيف ستراوسن بأن هذه التطابقات (أو الإعتمادات) تتبدى بوضوح إذا إعتبرنا نفى المحمول فى القضية المنفية على أنه يشكل محمولاً جديداً منفياً، أى إذا حولنا فى الشكل (1) علامة النفى فى (قَ2) و(قَ1) من كلمة تنسب إلى (ع2) و(ع1) على التوالى:

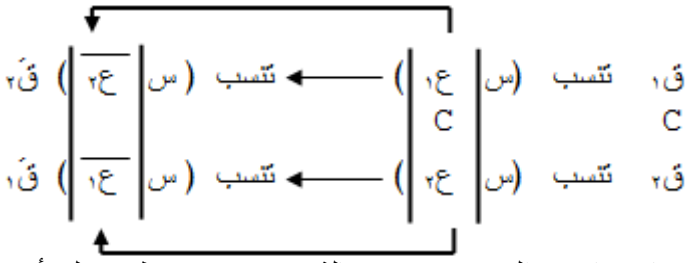

شكل (2)

وبالتالى فإن تعارض المحمولات فى حالة (ق1) و(ق2) يظهر على أنه هو نفسه لزوم المحمول المنفى فى (قَ1) عن محمول (ق2)، ولزوم المحمول المنفى فى (قَ2) عن محمول (ق1) . وبهذه الطريقة ننصف العلاقات المنطقية (ليست المنطقية "الصورية") للتناقض واللزوم، والتى يقف فيها أعضاء أى زوج من مثل هذه القضايا (ق1)، (قَ1) (أى، أية قضية من الفئة المختارة ونفيها) بالنسبة للقضايا الأخرى مثل (ق2)، (قَ2)، وذلك بمقتضى التناقض المنطقى للصفات العامة[51].

وهنا يكون لدينا حجة لاعتبار أن النفى مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، ولكن لا يمكننا أن نقيم حجة مماثلة لاعتبار أن النفى مع الموضوع فى القضية الأصلية يكون موضوعا منفيا جديدا. وكان يمكننا أن نقيم مثل هذه الحجة فقط إذا كانت هناك موضوعات متناقضة بمعنى يتماثل مع المعنى الذى توجد به محمولات متناقضة.

ويمكن تقديم العلاقات التى كنت أتحدث عنها فى شكل مبسط كما يلى:[52]

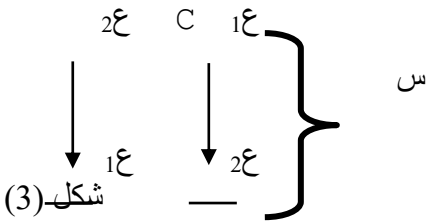

شكل (3)

حيث (ع1) و(ع2) هما صفتان عامتان متناقضتان، و(س) تمثل أى جزئية قد ينسب لها أى من هاتين الصفتين. وإذا أخذنا الجزء الذى يحدد الصفة فى أى قضية تُنسب فيها الصفة هكذا باعتبارها محمول لتلك القضية، يكون لدينا لزوم المحمول المنفى المتعلق به فى كل حالة ممثل بالسهم المتجه إلى أسفل. وليس هناك شكل مماثل يمكننا أن نرسمه

ونضع فيه (ع) موضع (س)، و(س1) و(س2) موضع (ع1) و(ع2). وهذا ما يؤكده جيس فى مقالته "الموضوع والمحمول" بقوله: "... إن كل محمول له نقيض، وبربط المحمولات المتناقضة بنفس الموضوع نحصل على زوج من التقريرات المتناقضة، أما الأسماء فلا توجد فى أزواج متناقضة"(53). وذلك على اعتبار أن من طبيعة الأسماء، من وجهة نظر جيس، أن تعمل فى القضايا كموضوعات وليس كمحمولات(54).

ويمكن حسم هذا النقاش بالنظر فى الحالة المحددة لنوع العلاقات التى وصفناها للتو، إذ يرى ستراوسن أن هذه الحالة هى الحالة التى تكون لدينا عندما يكون هناك زوج من الصفات (ع1) و(ع2) ليس فقط متناقضتين، بل وأيضا متكاملتين(55). وهذا معناه أنها الحالة التى فيها يكون لدينا قضية (ق1) يُقدم فيها صفة عامة (ع1)، وجزئية محددة (س) منسوبتان لبعضهما البعض، وقضية (ق2) نحصل عليها من (ق1) باستبدال التعبير الذى يحدد (ع1) بآخر يحدد(ع2)؛ ولا يكون هناك مجال منطقى لقضية ثالثة تتناقض مع الاثنين ونحصل عليها إما من استبدال التعبير الذى يحدد (ع1) أو (ع2) بتعبير يحدد صفة ثالثة (ع3). وربما يمكن إعتبار أن التعبيرين "ثابت" و"متحرك" يحددان صفات تكاملية محددة بهذا المعنى. ويذهب ستراوسن إلى أن هناك أزواجاً كثيرة من التعبيرات التى يمكن إقتراحها هنا، وتضم البادئات، واللاحقات (less, —un, —non) مثل("مؤذى" harmful و"غير مؤذى" harmless- "سعيد" happy و"غير سعيد" unhappy- " سام" toxic و"غير سام" nontoxic ...الخ)(56).

وهذا التفسير، فيما يرى جيس، سوف يسمح لنا بتقديم عناصر منفية قابلة للحمل، فى حين أن المحاولة المماثلة لتقديم أسماء منفية قادرة على أن تكون موضوعات منفية سوف تفشل فى ذلك(57). وبالتالى فإذا اعتبرنا أن (ع1) و(ع2) هى صفات متكاملة، وسمحنا، كما هو من قبل، بأن نعتبر أن (قَ1) و(قَ2) هما نفى (ق1) و(ق2) فلن تكون لدينا فحسب العلاقات التى كانت لدينا من قبل، وهى أنه لما كانت (ق1) متناقضة مع (ق2)، فإن (ق1) يلزم عنها (قَ2)، و(ق2) يلزم عنها (قَ1)، بل يكون لدينا أيضا عكس هذه العلاقات الأخيرة. (ويمكننا أن نضيف، فى هذه الحالات الأخيرة، أسهم صاعدة على الشكل الأخير). ويكون لدينا عندئذ حالة نعتبر فيها أن النفى، فى (قَ1) و(قَ2)، مع المحمول الأصلى لـ (ق1) و(ق2) يكونان محمولا جديدا منفيا من نفس نوع المحمول الأصلى(58).

بعد توضيح الحجة على صحة اللاتماثل المتعلق بالنفى وإثبات أن النفى مع المحمول يكون محمولا منفيا جديدا، بعكس الموضوع. أنتقل الآن إلى إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب.

2- إثبات صحة اللاتماثل المتعلق بالتركيب:

يعبر ستراوسن عن اللاتماثل الأساسى فى هذه الحالة، كما رأينا، بالقول بإنه فى حين أن الصفات قد تكون علاقاتها بالصفات الأخرى أنها شروط لازمة أو كافيه لها، فإنه لا يوجد معنى مماثل يحكم العلاقات بين الأفراد الجزئية، ولأننا نستطيع أن نتحدث بصورة صحيحة عن الصفات التى تكون على علاقة كافية وضرورية بالصفات الأخرى فإن

ستراوسن يرى أننا نستطيع أن نحدد علاقات معينة أكثر تعقديا قد تربط بين الصفات وبعضها. إذ نجده يحدد اثنين من العلاقات الثلاثية كما يلى:

(1) [ع3] هى الصفة الوصلية لـ (ع1) و(ع2) حيث (ع1) و(ع2) يمثلان معا شرطاً كافياً لـ(ع3)، ويمثلان منفصلتين شرطين ضروريين لـ(ع3). ولا يمثلان شرطاً كافياً ولا ضرورى لغيرها.

(2) [ع3] هى الصفة الفصلية لـ (ع1) و(ع2) حيث يكون كل منها كافياً منفرداً كشرط لـ (ع3) ويكون كل منها ضرورياً فى غياب الآخر.

ويمكننا إيجاد أمثلة على هذه العلاقات وليس تحديدها فحسب، إذ أن الصفة التى نعبر عنها بـ "يكون أبكم" هى صفة وصلية للصفات التى نعبر عنها بـ "يكون أصم" و"يكون أخرس". والصفة التى نعبر عنها بـ "له شقيق" هى صفة فصلية للصفات التى نعبر عنها بـ "له أخ " و"له أخت"[59].

وعلى ذلك يرى ستراوسن أن حالة المحمولات المركبة حالة تامة، أما بالنسبة للموضوعات المركبة، من الناحية الأخرى، فإنه لا يمكن أن يكون هناك سوى وهم الحالة، إذ أننا لا نستطيع التحدث عن موضوعات مركبة إلا إذا كنا نستطيع التحدث عن فرد جزئي يكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لفرد جزئي آخر بمعنى مماثل للمعنى الذى نتحدث به عن إحدى الصفات العامة التى تكون شرطاً ضرورياً أو كافياً لصفة أخرى، وكما رأينا، لا يوجد هنا مثل هذا المعنى[60].

ولكن كيف تنشأ الفكرة الوهمية عن وجود الموضوعات المركبة؟

يرى ستراوسن أنها تنشأ من حقيقة أننا نستطيع أن نشكل جملاً صحيحة بالخصائص التالية: (1) تكون موضوعاتها النحوية مركبة من تعبيرات تحدد الأفراد الجزئية، وتكون محمولاتها النحوية هى تعبيرات تحدد الصفات العامة للجزئيات؛ (2) هذه الجمل تعبر عن قضايا مكافئة للوصل أو الفصل فى القضايا التى تكون موضوعاتها الفردية المتعددة هى تلك التى تظهر مركبة فى الجمل ذات الموضوعات المركبة ظاهريا، والتى تحدد محمولات نفس الصفات العامة التى تحددها المحمولات النحوية لتلك الجمل. وبالتالى يكون لدينا هنا تشابه خداع بين هذه الحالة وحالة المحمولات المركبة. ويرى ستراوسن أننا نكشف كونه تشابه خداع بمجرد أن نحدد الشروط التى يجب الإيفاء بها فى المفردات الوصلية أو الفصلية، ونرى أنه من الخطأ إفتراض إمكانية الإيفاء بها. ومن ثم نكون مضطرين لأن نحكم، فيما يتعلق بهذه الجمل، بأن موضوعاتها النحوية ليست موضوعات مركبة من الناحية المنطقية، وأن محمولاتها النحوية ليست محمولات منطقية صحيحة لهذه الموضوعات. ويمكننا أن نقرأ هذه الجمل بدلا من ذلك على أنها اختصارات طبيعية لغوياً، ومسموح بها للقضايا المركبة التى تكون مكوناتها لها موضوعات مختلفة وتشترك فى نفس المحمول[61].

ومع ذلك يرى ستراوسن أن هذه النتيجة التى نصل إليها الآن، ليست نتيجة لقبول فرضية اللاتماثل بخصوص النفى، بل هى نتيجة لحجة مستقلة مبنية على القرار المؤقت بشأن المماثلة (المطابقة) بين الموضوع والمحمول فى قضية ما يقدم فيها فرد جزئي

محدد وصفة عامة محددة منسوبتان لبعضهما البعض. وعلى اعتبار هذا القرار ينتج، بحجج مستقلة، أنه فى نفس مثل هذه القضية يتم النفى بنفى محمول القضية الأصلية، باعتباره يكون محمولاً جديداً، وأن المحمولات المركبة مسموح بها فى حين أن الموضوعات المركبة، مثل الموضوعات المنفية، غير مسموح بها(62).

هكذا رأينا كيف أثبت ستراوسن صحة اللاتماثل بين الموضوعات ، والمحمولات فيما يتعلق بالنفى والتركيب، وكيف أن اللاتماثلات الأخرى، التى أشرت إليها، تشهد على ذلك.

وباختصار، يمكن القول إن ستراوسن يقيم تمييزه بين الموضوع والمحمول على أساس ثلاثة أنواع من اللاتماثلات:

1- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالحدود الجزئية والحدود الكلية.

(ففي حين تظهر الجزئيات في القضايا كموضوعات فقط، ولا تظهر قط كمحمولات، نجد أن الكليات من الممكن أن تظهر كموضوعات أو محمولات علي السواء).

2- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالنفى.

(ففي حين أن إلحاق النفي بموضوع القضية المنفية لا ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لموضوع القضية الأصلية، نجد أن إلحاق النفي بمحمول القضية المنفية ينتج تعبيراً جديداً من نفس النوع، أو يكون له نفس الدور الذي لمحمول القضية الأصلية).

3- اللاتماثل بين الموضوع والمحمول فيما يتعلق بالتركيب.

(ففي حين أن المحمولات المركبة مسموح بها في القضايا، نجد أن الموضوعات المركبة غير مسموح بها).

هوامش الدراسة

(*) ولد بيتر فريدريك ستراوسن P.F.Strawson فى 23 نوفمبر عام 1919 بلندن، ولقد تلقى تعليمه بكلية القديس جون St.John's بجامعة أكسفورد. وإذ ذاك قرأ الفلسفة والسياسة والإقتصاد، وحصل على شهادة البكالوريوس فى الآداب عام 1940. أما سيرته الذاتية فقد حدث لها إنقطاع بسبب نشوب الحرب، وإلتحاقه بالخدمة العسكرية (1940-1946) وكانت أول وظيفة تعليمية لستراوسن هى اشتغاله كمدرس مساعد فى الفلسفة بكلية نورث ويلز North Wales (1946). وفى عام 1947 عُين محاضرا بجامعة إكسفورد، وظل يعمل بها لمدة عشرين عاما (1948-1968). وعندما تقاعد جلبرت رايل G.Ryle فى عام 1968 خلفه ستراوسن كأستاذاً لفلسفة الميتافيزيقا. ولقد كان ستراوسن هو الأستاذ الزائر فى جامعة Duke (1955-1956)، والأستاذ الزائر فى جامعة Princeton (1960-1972). ولقد ألقى عدة محاضرات فى الجامعات والمعاهد فى الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك، الأرجنتين، الهند، إسرائيل، وعدد من البلاد الأوروبية. ولقد مُنح ستراوسن العديد من الألقاب عبر السنين، فقد كان أول عضو فى الأكاديمية البريطانية عام 1960، وأول عضو أجنبى يحصل على الشهادة الفخرية من كلية القديس جون بإكسفورد عام 1973، ولقد كُرم ستراوسن فى الإحتفال الملكى عام 1977 تقديرا لعمله الفلسفى ودوره الأكاديمى.

ولقد أشتهر ستراوسن كعضو بارز ضمن جماعة الفلاسفة الذين صاغوا لإكسفورد فلسفة وصفت بأنها "فلسفة إكسفورد" Oxford Philosophy وجعلت للغة العادية فلسفة أطلقوا عليها "فلسفة اللغة العادية" Ordinary Language Philosophy.

أما عن كتاباته فقد ألف ستراوسن عشرة كتب، كان أولها "مقدمة إلى النظرية المنطقية Introduction to Logical Theory (1952). ناقش فيه السمات المنطقية للغة العادية والعلاقة بين هذه اللغة والمنطق الصورى، وقال بوجود هوة بين الاثنين أوسع مما يُظن. وآخرها، على حد علم الباحث، كتاب "الوجود والهوية، ومقالات أخرى" Entity and Identity, and Other Essays (1997). بالإضافة إلى عدد كبير من المقالات التى نشر بعضها فى كتبه. ومن أهم أعماله بصفة عامة وأكثرها شهرة مقال "فى الأشارة"On Referring (1950) وفيه يركز ستراوسن على نقد الجوانب الفلسفية لنظرية رسل فى الأوصاف المحددة.

1- Cohen.M.& Nagel, E., An Introduction To Logic, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York and London, 1962, p. 30

2- محمود زيدان، المنطق الرمزى؛ نشأته وتطوره، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص180

3- المرجع نفسه، ص179

4- Russell, B., "On Relations of University and Particular", logic and Knowledge, p.123

5- Cooper, D.E., Philosophy and the Nature of language, p. 95

6- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York,1963, p.174

[7]- Strawson, P.F., Positions for Quantifiers, In: Entity and Identity, and Other Essays, p.84
[8]- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, p.136
[9]- ماهر عبد القادر، أسس المنطق الصورى ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص25.
[10]- محمد مهران، فلسفة برتراند رسل، ص151.
[11]- C.F: Ramsey, F.P., The Foundations of Mathematics: and Other Logical Essays,Routledge & Kegan Paul, London,1931, pp.112-134
[12]- C.F: Ayer, A.J., Individuals, Mind,Vol.Lxi,1952, p.441-457
[13]- Strawson, P.F., Particular and General, In: Logico-Linguistic Papers, p.30
[14]- Ibid, p.30
[15]- Ibid, p.52
[16]- Ibid, p.30
[17]- Ibid, p.31. and Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, p. 136
[18]- Quine, W.V., Word and Object, pp.112-114
[19]- Ibid, p.95
[20]- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.55
[21]- Quine, W.V., Methods of Logic, pp.203-205
[22]- Strawson, P.F., Singular Terms, Ontology and Identity, Mind, Vol.Lxv, 1956, p.439
[23]- Quine, W.V., Word and Object, p.96
[24]- Ibid, p.96
[25]- Ibid, p.97
[26]- Ibid, pp.96-97
[27]- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, p.56
[28]- Ibid, p.56
[29]- Ibid, pp.56-57
[30]- Ibid, p.57
[31]- Ibid, p.58
[32]- Frege, G., “On Concept and Object”", In P. Geach and M. Black (eds), Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Oxford, England: Blackwell, 3rded, 1980, p. 50.
[33]- C.F: Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p. 96
[34]- Geach, P.T., " Assertion ", In J.F. Rosenberg and C. Travis (eds)., Readings In The Philosophy of language, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersy, 1971, p. 259

[35]- Geach,P.T., Reference and Generality, An Examination of some medieval and modern theories, Ithaca, New York, Cornell University Press, 3rd ed,1980, p.32.
[36]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.97
[37]- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In Straaten, Z.V (ed), Op.Cit, p.178.
[38]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.98
[39]- Ibid, p.98
[40]- Ibid, pp. 98-99
[41]- Ibid, pp. 99-100
[42]- Ibid, p. 100
[43]- Ibid, pp. 100-101
[44]- Ibid, pp.101-102 and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974, pp.18-19
[45]- Strawson, P.F(ed), Philosophical Logic, p. 4
[46]- Ibid, p. 7
[47]- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p. 28
[48]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.102-103
[49]- Ibid, p.104. and Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.23
[50]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.104-105
[51]- Ibid, p.105
[52]- Ibid, p.106
[53]- Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol. Lix, 1950, p. 463
[54]- Strawson, P.F., Reply to Cohen, Quine, and Geach, In Z.V.Straaten.,(ed), Philosophical Subjects, Essays Presnted to P.F. Strawson, p.292
[55]- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, p.24
[56]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.106
[57]- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, p. 180
[58]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, p.107
[59]- Ibid, p.108
[60]- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, pp.28-29
[61]- Strawson, P.F., The Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, pp.109-110
[62]- Ibid, p.110

المصادر والمراجع

أولا: مصادر ستراوسن

- Strawson, P.F(ed), Philosophical Logic, Oxford University Press, London, 1967.
- Strawson, P.F., Individuals: An Essay in Describtive Metaphysics, Doubleday & Company, INC., Garden City, New York,1963.
- Strawson, P.F., Particular and General, In: Logico-Linguistic Papers, Methuen& Co. LTD, London, 1971.
- Strawson, P.F., Positions for Quantifiers, In: Entity and Identity, and Other Essays, Clarendon Press, Oxford, 1997.
- Strawson, P.F., Reply to Cohen, Quine, and Geach, In: Z.V.Straaten.,(ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford, 1980.
- Strawson, P.F., Singular Terms and Predication, In: Logico-Linguistic Papers, Methuen& Co. LTD, London, 1971.
- Strawson, P.F., Singular Terms, Ontology and Identity, Vol. Lxv, 1956, pp.433-454.
- Strawson, P.F., Subject and Predicate in Logic and Grammar, Methuen & Co. LTD, 1974.
- Strawson, P.F., the Asymmetry of Subjects and Predicates, In: Logico-Linguistic Papers, Methuen& Co. LTD, London, 1971.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Ayer, A.J., Individuals, Mind, Vol. Lxi, 1952, p.441-457
- Cohen.M. & Nagel, E., an Introduction to Logic, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York and London, 1962
- Cooper, D., Philosophy and Nature of Language, Longmans, London, 1973
- Frege, G., "On Concept and Object"", In P. Geach and M. Black (eds), Translations From The Philosophical Writings of Gottlob Frege, Oxford, England: Blackwell, 3rded, 1980.
- Geach, P.T., " Assertion ", In J.F. Rosenberg and C. Travis (eds)., Readings In The Philosophy of language, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, New Jersy, 1971.
- Geach, P.T., Strawson on Subject and Predicate, In In: Z.V.Straaten.,(ed), Philosophical Subjects, Essays Presented to P.F. Strawson, Clarendon Press, Oxford, 1980.
- Geach, P.T., Subject and Predicate, Mind, Vol. Lix, 1950, pp. 461-482.

- Geach, P.T., Reference and Generality, An Examination of some medieval and modern theories, Ithaca, New York, Cornell University Press, 3 rd ed,1980.
- Quine, W.V., Methods of Logic, Revised Edition, Holt, Rinehart and Winston, New York, Chicago, San Francisco, 1963.
- Quine, W.V., Word and Object, 2nded, the M.I.T. Press, Cambridge, Massachusetts, 1964
- Ramsey, F.P., The Foundations of Mathematics: and Other Logical Essays, Routledge & Kegan Paul, London, 1931.
- Russell, B., "On Relations of University and Particular", Logic and Knowledge, Edited by R.G. Marsh., George Allen & Unwin, London, 1956.

ثالثا: المراجع العربية

- ماهر عبد القادر، أسس المنطق الصورى ومناهج البحث العلمى، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 1998.
- محمد مهران رشوان، فلسفة برتراند رسل، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1968.
- محمود زيدان، المنطق الرمزى؛ نشأته وتطوره، دار النهضة، بيروت، 1979.